مجلة الاقتصاد والتنمية
ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/299

المجلد: 10 العدد:01 (2022) ص 44-56

أثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسي خلال الفترة (1996-2018)

The impact of governance indicators on economic growth in Algeria, a record study during the period (1996-2018)

رتيعة محمد[1] *، وسام حسيني[2]

RATIA Mohamed [1], HOCINI Ouissam [2]

[1] استاذ التعليم العالي، جامعة المدية، (الجزائر)، البريد الإلكتروني. ***ratiat @gmail.com***

[2] أستاذة مؤقت، جامعة المدية، (الجزائر)، البريد الإلكتروني. ***Hocini.ouissam@univ-medea.dz***

تاريخ الاستلام: 2022/06/26 تاريخ القبول: 2022/06/29 تاريخ النشر: 2022/06/30

ملخص:

تهدف الدراسة إلى، قياس اثر المؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي، خلال الفترة 1996-2017، وذلك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL،

حيث بينت النتائج أن حد تصحيح الخطأ جاء معنوي وسالب (1.435-)، أي أنه في كل سنة يتم تعديل ما قيمته 143.5% من اختلالات توازن النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. كما نجد أن كل من السيطرة على الفساد والاستقرار السياسي وغياب العنف والجودة التنظيمية بتأخيره واحدة ذو تأثير سلبي على معدل النمو الاقتصادي، أما فيما يخص كل فعالية الحوكمة والقواعد القانونية والتصويت والمساءلة فليس لهم تأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث جاءت معاملات هذه المتغيرات غير معنوية إحصائيا.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات الحوكمة، النمو الاقتصادي، نموذج ARDL

تصنيف JEL: G38، Q01، C22

Abstract:

The study aims to measure the impact of governance indicators on economic growth, during the period 1996-2017, using the (autoregressive distributed lag model (ARDL),

the results showed that the extent of correcting the error was significant and negative (-1.435), meaning that each year an amount of 143.5% of the imbalances of economic growth is modified in the long term. Corruption, political stability, absence of violence, and organizational quality with one delay and the negative impact on the rate of economic growth, but with respect to both the effectiveness of governance and legal rules and voting and accountability, they have no impact on the economic in Algeria, where these variables were not statistically significant coefficients of growth.

Keys words: Governance indicators, Economic growth, ARDL model

JEL classification codes: G38; Q01;C22

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

برز في الآونة الأخيرة اهتمام واضح وشديد بموضوع الحوكمة من طرف صانعي السياسات والباحثين أيضا في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إذ تعد تطبيق مؤشرات الحوكمة حجر الأساس لبناء حكم القائم على الديمقراطية والعدالة والشفافية الذي يكون اتجاهه تحقيق تنمية المستدامة والتي بدورها تنتج عنها تحسين الظروف المعيشية للمواطن .

حيث يعد غياب المحاسبة والمساءلة أي عدم قدرة المواطنين على المشاركة في اختيار حكومتهم بالإضافة إلى سوء استغلال السلطة وتفشي الفساد، وضعف ثقة العملاء في قواعد المجتمع والالتزام بها باعتبار جميع أفراد المجتمع سواسية أما القانون وتدهور الاستقرار السياسي وغير ذلك من المظاهر التي تعكس ضعف فعالية الحوكمة وهذا يؤدي إلى حرمان المواطن من حقه في الحصول على الخدمات العامة بجودة عالية مصاحب بتكلفة مناسبة، وعليه يؤدي هذا كله إلى انخفاض مؤشرات التنمية المرتبطة بالفقر والأمية والتدهور الصحي والتلوث البيئي، الأمر الذي يؤول إلى ارتفاع تكاليف النشاط الاقتصادي والحد من الاستثمار وبتالي انخفاض النمو الاقتصادي.

وعليه نطرح الإشكالية التالية: كيف تؤثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

- ✓ **الأسئلة الفرعية** :
  - ✓ ما هي أهم مؤشرات الحوكمة في الجزائر؟
  - ✓ كيف تؤثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- **الفرضيات:**
  - ✓ السيطرة على الفساد والاستقرار السياسي وغياب العنف، اهم مؤشرات الحوكمة في الجزائر.
  - ✓ معظم مؤشرات الحوكمة تؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي في الجزائر.

2. الإطار النظري للحوكمة:

1.2 تعريف الحوكمة:

- **الحوكمة** هو اختصار لمصطلح (coprorate governance) أما الترجمة العلمية المتفق عليها هي: أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة (سعود ، 2016، صفحة 15)، وهذا المصطلح لديه العديد من الجوانب:

الحكمة: هي ما تقتضيه من توجيه والإرشاد.

الحكم: وما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك

الاحتكام: وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية والى خبرات تم الوصول إليها من خلال التجارب السابقة.

التحاكم: طلبا للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصلحة المساهمين (علاء و شيخان المشهداني، 2011، صفحة 24).

- يعرف (Kauf man) الحوكمة بأنها مجموعة من الأبيات تستخدم من قبل العديد من المؤسسات الدولية كوسيلة لقياس الأداء والحكم على ممارسة السياسة في إدارة شؤون المجتمع باتجاه تطوير تنموي (حسين عبد الرحمان و عدنان جاسم عبد، 2014، صفحة 189).

2.2 مبادئ الحوكمة:

أ. مبادئ معتمدة من طرف البنك العالمي:

- **المحاسبة والمساءلة:** يقس مدى قدرة مواطني دولة ما على المشاركة في اختيار حكومتهم، وكذا حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات ووسائل الإعلام الحر.
- **حكم القانون:** يقس مدى ثقة الوكلاء والمتعاملين في قواعد المجتمع والالتزام بها، ولا سيما الإبقاء بالعقود، وحماية حقوق الملكية، وعمل الشرطة والمحاكم، وكذلك احتمال وقوع الجريمة والعنف.

- **التحكم في الفساد:** يقيس مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة، وكذلك "استحواذ النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة.
- **فعالية الحوكمة:** يقيس مدى جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات (صغيري، 2020، صفحة 331).
- **الاستقرار السياسي:** يعتبر الاستقرار السياسي من أهم مؤشرات الحكم الراشد باعتبار أن نجاعة الإصلاحات على جميع الأصعدة مرهونة بمدى استقرار هذه الأخيرة يؤدي لا محال إلى عدم الاستقرار وإسقاط الحكومات بوسائل غير دستورية، ولعل اندلاع الثورات الشعبية في العالم العربي يعطي صورة صادقة عن واقع أنظمتها السياسية (بوسماحة ، 2012، صفحة 21).
- **نوعية تنظيم الاقتصاد:** يعتبر تنظيم اقتصاد الدولة مؤشرا فعالا عن مدى تحقيق تلك الدول لتنمية فالدولة تقاس وتصنف حسب تطورها الاقتصادي كما غيرت العولمة الاقتصادية الطرق التي من خلالها تشتغل المنظمات الصناعية وكذا تقليص دور الدولة وانسحابها من الحقل الاقتصادي، باعتماد استراتيجيات اقتصادية تتعلق بخوصصة المؤسسات العامة ، وفتح المجال للقطاع الخاص، أضف إلى ذلك تشجيع الاستثمار وتكريس حرية المنافسة هذه المؤشرات والمعطيات تعتبر تجسيدا لمقتضيات الحوكمة في إطار المؤسسات الاقتصادية لتواكب توجه اقتصاد السوق وتحقيق الفعالية الاقتصادية. (أرزقي، 2014، الصفحات 18-19)

ب. مبادئ المعتمدة من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

- **الشفافية:** سهولة الحصول على المعلومات، والانفتاح في العلاقة بين الحكومة والمواطنين
- **العدالة:** تبني سياسات وقوانين تضمن التعامل مع المواطنين على قدم المساواة ودون تمييز وفقا للنوع أو الدين أو الطبقة الاجتماعية أو النطاق الجغرافي ...الخ.
- **المشاركة:** الاشتراك في العملية السياسية والتنموية من خلال إبداء الرأي، والاشتراك في التخطيط والتنفيذ والتقييم.
- **الاستجابة:** التفاعل مع احتياجات ومتطلبات ومشكلات المواطنين بمختلف فئاتهم ومجالاتهم والاستجابة لها
- **مكافحة الفساد:** اتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة للوقاية من مظاهر الفساد المختلفة كالرشوة واستغلال السلطة والنفوذ ردع تلك المظاهر.
- **الكفاءة:** تقديم الخدمات وتطبيق السياسات العامة بأقل تكلفة ممكنة وفي أقل وقت، وفقا لمعايير الكفاءة.
- **المساءلة:** تحمل الالتزامات وتبعات المسؤوليات وإيجاد جهات وسبل متعددة وفعالة للرقابة والمساءلة.
- **سيادة القانون:** خضوع جميع المواطنين والمؤسسات في الدولة للقانون.
- **الفعالية:** جودة الخدمات ورضا المواطنين عنها. (خضري، 2014، صفحة 7)

3.2 أبعاد الحوكمة:

لا يقتصر مدلول الحوكمة على جانب دون آخر، بل أن متطلبات الحوكمة تسعى لتحقيق تنمية شاملة بأبعادها المختلفة استجابة لمقتضيات العولمة والإقليمية، وتتمثل أبعاد الحوكمة في البعد السياسي المتعلق بالإدارة وكفاءتها ومدى فعاليتها، أما البعد الاقتصادي والاجتماعي فيعنى بالسياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وأخيرا البعد القانوني الذي يتجسد في مدى خضوع الهيئات الحاكمة لمبدأ المشروعية وكذا وضع دعائم فعالة لمواجهة التحديات والرهانات في ظل احترام مبادئ الحوكمة (أرزقي، 2014، صفحة 22).

أ. **الرشادة السياسية** :تعتبر الرشادة السياسية المؤشر الأساسي لتكريس الحوكمة، باعتبارها تقوم على نمط وطبيعة الحكم السياسي وكيفية عمله وعلاقته بالمجتمع المدني. (بن صايم، 2007، صفحة 16) ويشمل بالتالي أساليب اتخاذ القرارات السياسية الناجعة وتطبيقها من طرف سلطة ذات مشروعية تقوم على مبادئ ديمقراطية تراعى فيها الشفافية، المشاركة وحرية

الرأي والمساواة... إلخ، وبالتالي بناء مؤسسات أكثر عصرنه تحتكم لحكم القانون ورقابة المجتمع المدني، وتسعى هذه المؤسسات إلى تحقيق الصالح العام وتجسيد السياسات العامة (أرزقي، 2014، صفحة 22).

ب. **الرشادة الإدارية والتقنية** :ويتعلق هذا البعد بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفعاليتها في أداء وظائفها بكل شفافية واستقلالية، كما تأخذ بعين الاعتبار محاربة الفساد الإداري والقضاء على البيروقراطية ووضع قيود وضوابط تحدد حقوق وواجبات الموظفين العموميين وإعادة هيكلة الجهاز الإداري وعصرنته تحت ما يعرف بالإدارة الإلكترونية استجابة للتطورات العلمية وتقريب الإدارة من المواطن .(إمنصوران ، 2005، صفحة 114)

ت. **الرشادة الاقتصادية والاجتماعية** :فأما الرشادة الاقتصادية فتتأتى بتحسين الأداء الاقتصادي وتفعيل السياسات التنموية لمواجهة مختلف الأزمات، ولعل الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بأكبر اقتصاديات الدول أضحت تهدد كيانها السيادي، ولعل أحسن مثال أزمة الديون لبعض الدول الأوربية إن لم نقل غالبيتها خاصة إيطاليا واليونان. أما الرشادة الاجتماعية فتتحقق بتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وفق معيار العدالة والمساواة بين المواطنين، وفتح المجال للمبادرة الخاصة لما لها من دور في ظل تغيير المعادلة الاقتصادية واعتماد فكرة الاقتصاد النيوليبرالي.

ث. **الرشادة القانونية** :وتتجسد من خلال خضوع الهيئات الحاكمة لمبدأ المشروعية، ويعني ذلك مرجعية وسيادة القانون، وكذا ضرورة العمل على الحصانة التشريعية وفتح المجال لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص للمشاركة في صنع القرار مع ضرورة التفاعل بين مختلف القوى السياسية للتجسيد الميداني لمعالم الحوكمة وتحقيق الاستقرار من خلال ما سبق نقول أن هذه الأبعاد تؤثر وتتأثر ببعضها البعض في تجسيد الحوكمة ومقتضياتها، فلا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون استقلالها عن نفوذ السياسيين، ولا يمكن للمؤسسات السياسية وحدها إرساء نظم فعالة من دون وجود إدارة حديثة تسعى إلى تحقيق السياسات العامة في المجالين :الاقتصادي والاجتماعي (أرزقي، 2014، صفحة 24).

أهمية الحوكمة: اكتسبت الحوكمة أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة لما تحققه من منافع متمثلة وبالتالي:

- تشجيع الحوكمة المؤسسات على الاستخدام الأمثل لمواردها.
- تسعد الحوكمة الشركات على تحقيق النمو المستدام وتشجيع الإنتاجية.
- تقلل الحوكمة كلفة رأس المال على الشركة إذ أن البنوك تمنح قروضا ذات نسب فائدة أقل للشركات التي تطبق أنظمة الحكومة موازنة بالشركات غير الملتزمة بتنفيذ الحكومة.
- تستهل الحكومة عملية الرقابة والإشراف على أداء الشركة عبر تحديد أطر الرقابة الداخلية وتشكيل اللجان المتخصصة وتطبيق الشفافية والإفصاح.
- تسهم الحوكمة في جذب الاستثمارات الخارجية من خلال خلق بيئة استثمارية قادرة على جذب المستثمرين الأجانب إلى أسهم الشركة التي تطبق الحوكمة، باعتبار استثمارها في شركة ملتزمة وشفافة ومن ثم فان عنصر عدم التيقن يكون أقل موازنة بالشراكة الأخرى.
- تعمل الحوكمة على استقرار أسواق المال.
- وبناء على ذلك فإن الحوكمة مسألة ملحة في عصرنا الحالي لأنها تشكل منظومة شاملة قادرة على تخفيف الصراع وتزيد من الاندماج والتفاعل بين مختلف الأطراف وذلك بزيادة فاعلية الافصاح والمساءلة والرقابة والتحفيز، وتعمل على تعظيم قيمة الدولة ودعم قدرتها على التنافسية بما يساعدها في خلق فرص عمل جديدة والحصول على التمويل المطلوب، وتساعد على الاستخدام الأمثل للموارد وتعزيز المساءلة وحسن توزيع الخدمات وإدارتها، بما يؤدي إلى خلق مناخ ملائم للأعمال، وجذب الاستثمارات وتحسين كفاءة الشركات وتعظيم الفائدة منها (حسين خلف الزركوش، حسين خلف الزركوش، و احمد عبد، 2017، صفحة 10).

4.2 أهداف الحوكمة:

- تعظيم مستويات أداء الشركات، وتقليل المخاطر لحدها الأدنى.
- تحسين فرص الوصول إلى أسواق رأس المال.
- وضع الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح.
- وضع أنظمة الرقابة على إدارة الشركة وأعضاء مجلس الإدارة.
- وضع قواعد سير العمل داخل الشركة والمتضمنة تحقيق أهداف الحوكمة.
- العدالة والشفافية وحق المساءلة بما يسمح لكل ذي مصلحة من مراجعة الإدارة.
- تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال الشركة ومدى الالتزام بالقانون والإشراف على المسؤولية الاجتماعية في ضوء قواعد الحوكمة الراشدة (المليجي، 2008، صفحة 14) .

5.2 الآثار المترتبة على ضعف ضوابط الحوكمة:

يشير تقرير البنك الدولي الموسوم " الحوكمة الجديدة لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " إن التنمية في منطقة الشرق الأوسط يعيقها ضعف إدارة الحكم العامة والتي تتخلف فيها المنطقة عن باقي دول العالم.

لما كانت الحوكمة تعني كيفية حكم أي بلد (باعتماد سياسات معينة في ظل إطار تنظيمي معين فان ضعف الحوكمة تقود إلى الفساد والذي يعني إساءة استغلال السلطة أو ثقة الشعب لتحقيق نفع خاص وعليه فان البيئة التي تتسم بضعف ضوابط الحوكمة سوف تتيح الحوافز للفساد وتتسبب في اتساع نطاقه والذي يؤثر بدوره بشكل سلبي على درجة الرخاء في الدولة ويعيق التنمية بزيادة تكاليف النشاط الاقتصادي الأمر الذي يحد من الاستثمارات.

إن انتشار الفساد يقود إلى التجاوز على القانون وعدم احترامه والناتجة أصلا بسبب عدم توافر أدوات المسائلة والشفافية (أمين البراوي، 2012، صفحة 5)

شكل رقم (1): الآثار المترتبة على ضعف ضوابط الحوكمة

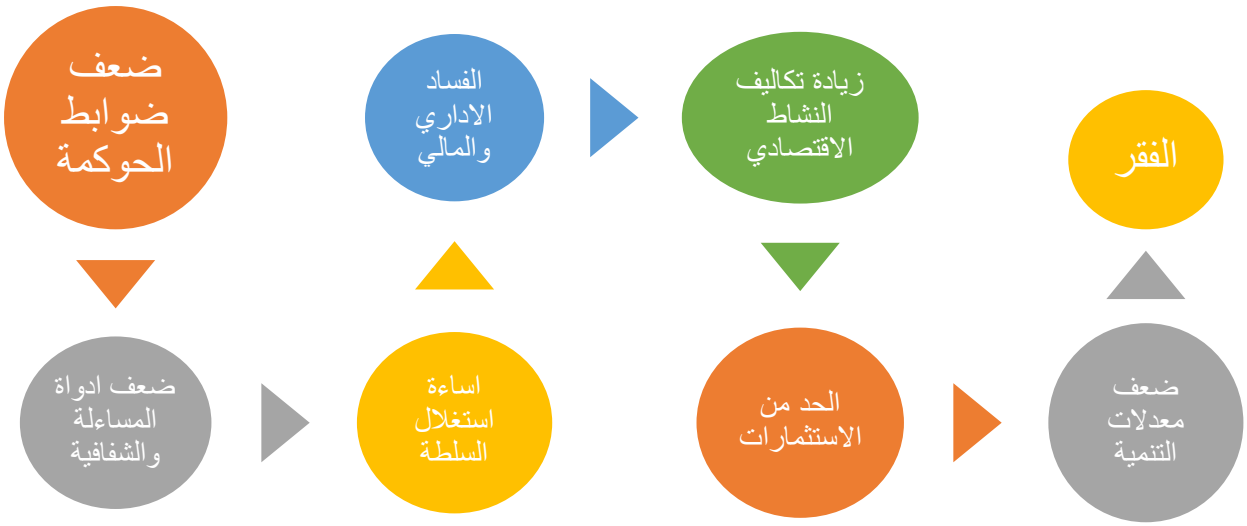

3. الإطار النظري لنمو الاقتصادي:

1.3 تعريف النمو الاقتصادي:

- النمو الاقتصادي هو: حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي (عجمية ، وإيمان ، و عبد النجا، 2007، صفحة 73).

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

- يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المضطردة الطويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فإذا كانت هذه الزيادة بعد الخروج من فترة الكساد فهي زيادة دورية وليست مضطردة، وبذلك فهي لا تعبر عن النمو الاقتصادي، ويعبر عن النمو الاقتصادي بنصيب الفرد من الدخل، وحتى إذا زاد الدخل فإن هذه الزيادة يجب أن تكون أسرع من الزيادة السكانية لكي يحدث النمو (منصور، 1999، صفحة 455).
- يعرف النمو الاقتصادي على انه التغير (الزيادة) في متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني بهدف رفع مستويات المعيشة الفعلية للسكان (نعيم الله ، 2006، صفحة 527).

2.3 خصائص النمو الاقتصادي

لقد أوضح كزنتس* S. Kuznets ستة خصائص للنمو الاقتصادي لمعظم الدول المتقدمة نقوم بسردها باختصار فيما يلي:

- المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد والنمو السكاني.
- المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.
- المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي للاقتصاد.
- المعدلات المرتفعة للتحول الإيديولوجي والاجتماعي.
- ميل اقتصاديات الدول المتقدمة للوصول إلى إحكام سيطرتها على الأسواق العالمية وكذلك المواد الخام.
- يقتصر انتشار النمو الاقتصادي على العالم المتقدم الذي يعادل نحو ثُلثْ سكان العالم وبالتالي يمثل الأقلية مقارنة بالعالم المتخلف (ب.تودارو و محمود، 2006، صفحة 175).

4. دراسة قياسية لأثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر

1.4 توصيف النموذج والمتغيرات:

من أجل دراسة أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1996-2018) تم استخدام دالة الآتية:

تحتوي على ستة عناصر وهي ; السيطرة على الفساد، فعالية الحكومة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، الجودة التنظيمية، قواعد القانونية، التصويت والمساءلة. وعليه يتم الاعتماد على المعادلة الآتية:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 CC_t + \beta_2 GE_t + \beta_3 PS_t + \beta_4 RQ_t + \beta_5 RL_t + \beta_6 VA_t + \varepsilon_t \quad t = 1996, \dots., 2018$$

حيث أن:

- GDP : يمثل النسبة المؤوية لنمو الاقتصادي (قريشي، 2009، صفحة 31).
- CC: السيطرة على الفساد،
- GE: فعالية الحكومة
- PS: ، الاستقرار السياسي وغياب العنف،
- RQ: الجودة التنظيمية،
- RL: قواعد القانونية،
- VA: التصويت والمساءلة

أما فيما يخص البيانات فتم الحصول عليها من إحصاءات مؤشرات التنمية في العالم للبنك الدولي (WDI) والمتوافرة على الرابط: http://info.worldbank.org.

2.4 استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك

* سيمون كزنتس: حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971 لعمله الرائد في قياس وتحليل النمو التاريخي للدخل القومي في الدول المتقدمة.

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

قبل إجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهج الحدود، نقوم بالتأكد من عدم وجود أي سلسلة زمنية مستقرة من الدرجة الثانية أو أكثر (متكاملة من الدرجة الثانية أو أكثر)، حيث تكون النتائج مضللة (Spurious)، كما أن القيمة الحرجة لـ (*Peasaran et al*) لا يمكن استخدامها لأن نموذج ARDL مبني على افتراض أن المتغيرات تكون متكاملة من الرتبة I(0) أو I(1).

1.2.4 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

في هذه الدراسة يتم استخدام اختبار (KPSS) (Kwiatkowski, Phillips, Schmidt. , & Shin, 1992, pp. 159-178) لفحص استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، والذي يفضل استخدام هذا الاختبار في حالة انخفاض عدد المشاهدات، يوضح الجدول رقم (2) أدناه النتائج الملخصة لاختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية في المستوى وكذلك بعد إجراء الفروقات الأولى عليها.

جدول رقم (1): نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات باستخدام (*KPSS*)

المتغير	عند المستوى (At Level)		الفروقات الأولى (1st difference)		رتبة المتغير
	الحد ثابت	ثابت و اتجاه زمني	الحد ثابت	ثابت و اتجاه زمني	
GDP	0.290	0.07804			I(0)
CC	0.3266	0.1133			I(0)
GE	0.5406	0.1884	0.2764	0.08405	I(1)
PS	0.577	0.1769	0.1957	0.071	I(1)
RQ	0.4449	0.1241			I(0)
RL	0.3119	0.1440			I(0)
VA	0.4969	0.20332	0.371	0.1149	I(1)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج *Eviews*-10.

من خلال الجدول رقم (1) أعلاه، توضح نتائج اختبار جذر الوحدة لدالة الخاصة بأثر محددات الحوكمة على النمو الاقتصادي، نجد أن السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات (GDP , CC , RL) مستقرة عند المستوى حيث أن قيمة LM أقل من القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 5% بالنسبة للحالتين (الحد الثابت، ثابت والاتجاه العام) ومنه نرفض الفرض العدم H_1 وعليه السلسلة مستقرة في الفرق الأول، أما بالنسبة لسلاسل الخاصة بمتغيرات (GE, PS, VA) نجد أن قيمة LM أكبر من القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 5%

بالنسبة للحالتين (الحد الثابت، ثابت والاتجاه العام) ومنه نرفض الفرض العدم H_0 وعليه السلاسل غير مستقرة في المستوى، وعليه حسب نتائج الدراسة فهي مستقرة عند الفرق الأول أي السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة واحد I(1).

وفقا لهذه النتائج فإن أفضل أسلوب يمكن استخدامه في التحليل وإجراء اختبارات التكامل المشترك بين المتغيرات هو نموذج ARDL الذي يسمح بهذا التنوع في رتب التكامل للمتغيرات.

2.2.4. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود:

قبل القيام باختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (*Bounds Test*) يتم تحديد الفترة المثلى لتأخير النموذج (*UVAR*) باستخدام عدة معايير(Neusser, 2016, pp. 249-250) : معلومات Akaike (AIC)، معلومات Schwarz (SIC)، معلومات Hannan-Quinn (HQ)، ومعيار معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared). لقد تم اختيار معيار معلومات Schwarz عند تطبيق اختبار الحدود للتكامل المشترك، مع افتراض وجود حد ثابت فقط وتحديد ثلاثة (3) فترات كحد أقصى للتأخير، فتحصلنا على النتائج الملخصة في الجدول رقم (2) أدناه.

جدول رقم (2): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	19.92586	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج **Eviews.10**

يتضح من خلال الجدول رقم (2) أعلاه أن قيمة إحصائية (F) المحسوبة (19.9258) أكبر من القيم الحرجة المقترحة من طرف (Pesaran et al, 2001) عند مستويات المعنوية (1%، 5%)، إلا إنه لا يمكن الاعتماد على هذه القيم الحرجة في حالة ما إذا حجم العينة صغير (أقل من 80 مشاهدة) مثل حالة دراستنا، وإنما يتم الاعتماد على القيم الحرجة لـ (Narayan, 2005, pp. 1979-1990) (Narayan, 2005) والمساوية لـ (3.56) عند مستوى المعنوية (1%،) على التوالي وهي أقل من القيمة المحسوبة لـ F-statistic. ومنه نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

3.4 . تقدير النموذج ARDL:

1.3.4 نتائج تقدير الأجل الطويل:

يوضح الجدول رقم (3) أدناه نتائج تقدير الأجل الطويل لمعادلة أثر النمو الاقتصادي على محددات الحوكمة.

جدول رقم (3): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-0.435130	0.147589	-2.948264	0.0133
CC	-3.965170	1.699707	-2.332854	0.0397
CC(-1)	-5.282531	1.598391	-3.304906	0.0070
GE	4.482343	3.065491	1.462194	0.1717
PV	-3.757393	1.047494	-3.587029	0.0043
RL	-3.072952	2.053015	-1.496800	0.1626
RL(-1)	6.494507	1.934104	3.357889	0.0064
RQ	4.888040	1.806127	2.706365	0.0204
RQ(-1)	-3.488586	1.807079	-1.930511	0.0797
VA	4.373140	2.914581	1.500435	0.1616
C	5.488793	2.101450	2.611908	0.0242

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.10

من خلال نتائج التقدير الموضحة في الجدول السابق (رقم 3)، يتضح أن النموذج مقبول ومعنوي إحصائيا، حيث تشير قيمة احتمال إحصائية F-statistic إلى المعنوية الكلية للنموذج (قيمة الاحتمال أقل من 0.05 عند مستوى 5%). أما من الناحية الاقتصادية بالنسبة لنمو الاقتصادي فيتضح من خلال نتائج التقدير الخاصة بأثر محددات الحوكمة على النمو الاقتصادي، أن النمو الاقتصادي في الجزائر يعتمد في الأجل الطويل على النمو الاقتصادي بتاخيرة زمنية واحدة، حيث جاء معامل هذا الأخير سالب ومعنوي إحصائيا، أما بالنسبة لمؤشرات الحكومة نجد كل من السيطرة على الفساد والاستقرار السياسي وغياب العنف وأيضا والجودة التنظيمية بتأخيره واحدة تأثير سلبي على معدل النمو الاقتصادي حيث أن تفشي الفساد يؤدي إلى عدم فعالية الحوكمة التي بدورها تؤدي إلى انخفاض مؤشرات النمو الاقتصادي وهذا دون استثناء الاستقرار السياسي فتأثيره جاء سالب على النمو الاقتصادي فكما نعلم أن نجاعة الإصلاحات على جميع الأصعدة ومنها الاقتصادية مرهونة بمدى استقرار هذا

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

المؤشر، أما فيما يخص كل فعالية الحوكمة والقواعد القانونية والتصويت والمساءلة فليس لهم تأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث جاءت معاملات هذه المتغيرات غير معنوية إحصائيا.

2.3.4 نتائج تقدير الأجل القصير:

يوضح الجدول رقم (4) أدناه نتائج تقدير الأجل القصير لمعادلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

جدول رقم (4): نتائج تقدير معاملات الأجل القصير

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CC)	-3.965170	0.880405	-4.503803	0.0009
D(RL)	-3.072952	1.094871	-2.806681	0.0171
D(RQ)	4.888040	1.017785	4.802626	0.0006
CointEq(-1)*	-1.435130	0.088858	-16.15078	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.10

من خلال نتائج التقدير، يتضح أن حد تصحيح الخطأ جاء معنوي وسالب (1.435-)، أي أنه في كل سنة يتم تعديل ما قيمته 143.5% من اختلالات توازن النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة معنوية في الأجل القصير تكتسي طابع الإيجابية بالنسبة للجودة التنظيمية أما بالنسبة للسيطرة على الفساد والقواعد القانونية فلهما علاقة سلبية بالنمو الاقتصادي، أما بقية المتغيرات كالسيطرة على الفساد وفعالية الحوكمة بالإضافة إلى الاستقرار السياسي وغياب العنف، والتصويت والمساءلة فليس لها تأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر.

3.3.4 الاختبارات التشخيصية للنموذج (ARDL):

لدراسة صلاحية النموذج المقدر نقوم بإجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية (هي عبارة عن اختبارات قبلية للنموذج المقدر؛ أي يجب التأكد من افتراضات النموذج قبل تقديره)، وتتمثل هذه الاختبارات في:

- **اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء:**

من أجل التأكد من عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الثانية في النموذج المقدر، تم استخدام اختبار (Breusch-Godfrey : LM test)، والنتائج موضحة في الجدول رقم (9) أدناه.

جدول رقم (5): اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء في النموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.528071	Prob. F(2,9)	0.6069
Obs*R-squared	2.310542	Prob. Chi-Square(2)	0.3150

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.10

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث تم رفض الفرضية القائلة بوجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وهذا لكون قيمة احتمال F-statistic المساوية لـ 0.8998 وهي تفوق 0.05 عند مستوى معنوية 5% .

- **اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH):**

جدول رقم (6): اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي للنموذج

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.861666	Prob. F(1,19)	0.3649
Obs*R-squared	0.911051	Prob. Chi-Square(1)	0.3398

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.10

يشير اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH) إلى ثبات تباين الأخطاء، حيث تم رفض الفرضية القائلة بعدم ثبات تباين الأخطاء، وهذا راجع إلى أن قيمة احتمال F-statistic المساوية لـ 0.586 وهي تفوق 0.05 عند مستوى معنوية 5%.

- **اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج:**

لاختبار صحة الشكل الخطي للنموذج المقدر نستخدم اختبار Ramsey، والنتائج موضحة في الجدول (8).

جدول رقم (7): اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: GDP GDP(-1) CC CC(-1) GE PV RL RL(-1) RQ RQ(-1) VA C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.659076	10	0.5247
F-statistic	0.434381	(1, 10)	0.5247
Likelihood ratio	0.935465	1	0.3334

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.195064	1	0.195064
Restricted SSR	4.685687	11	0.425972
Unrestricted SSR	4.490623	10	0.449062

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.9

من خلال النتائج، يشير اختبار (*Remsey*) إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في تقدير النموذج، حيث تم رفض فرضية العدم القائلة بعدم صحة الشكل الدالي المستخدم، وهذا من خلال قيمة احتمال F-statistic المساوية لـ 0.91 التي تفوق 0.05 عند مستوى معنوية 5%.

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

- **اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء :**

شكل رقم (2): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

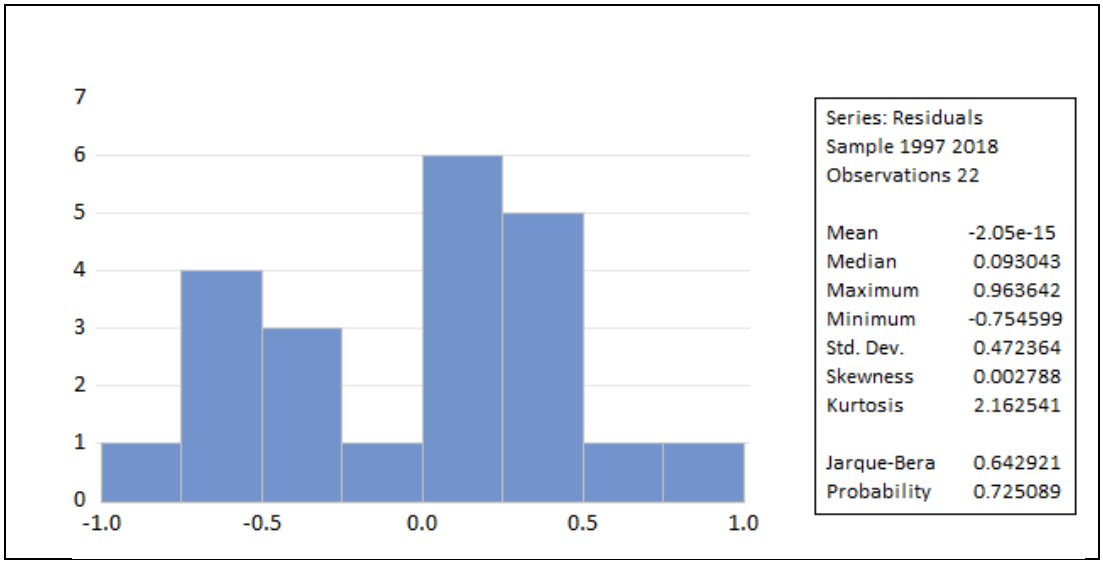

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.9

يتضح جليا من الشكل أعلاه أن الأخطاء العشوائية للنموذجين تتبع التوزيع الطبيعي، حيث تم قبول فرضية العدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي؛ فقيمة احتمال اختبار Jarque-Bera المساوية لـ 0.56 0.05 عند مستوى معنوية 5%.

- **اختبار استقرار النموذج (Test de Stabilité):**

لكي نتأكد من عدم وجود تغيرات هيكلية في النموذج، أي استقرار معلمات النموذج المقدر سواء في الأجل الطويل أو في الأجل القصير، نستخدم اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares). ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج (ARDL) إذا وقع المنحنى البياني للاختبارين السابقين داخل الحدود الحرجة. ويوضح الشكل البياني رقم (3) أدناه اختباري استقرار النموذج المقدر.

الشكل رقم (3): اختبار استقرار النموذج باستخدام (CUSUM) و (CUSUMSQ)

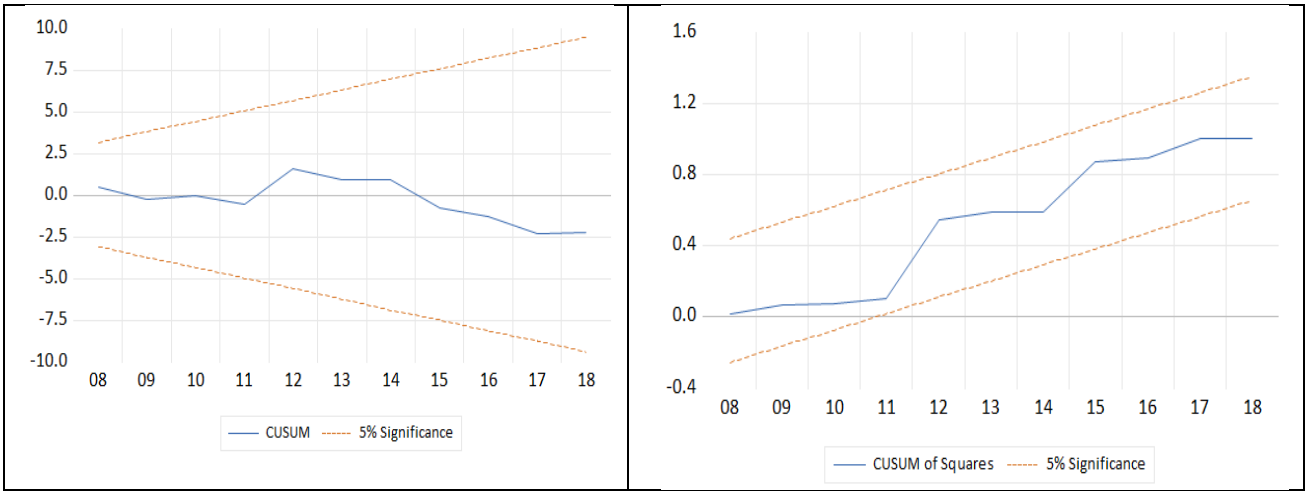

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.9

يتضح جليا من خلال الشكل البياني أن النموذج المقدر مستقر، حيث نلاحظ أن منحنى اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) يقع بين الحدين (الخطين) الحرجين، والشيء نفسه بالنسبة لمنحنى اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي

ISSN: 2353-0286/ E-ISSN: 2600-6995/ Legal Deposit N°8229-2013

المعاودة (CUSUMSQ) فهو يعبر وسط الحدين (الخطّين) الحرجين مشيرا إلى الاستقرار في النموذج المقدر عند مستوى معنوية 5%، وعليه فإن نموذج (ARDL) المقدر مستقرا ومنسجما في الأجل الطويل والأجل القصير.

5. الخاتمة:

تجسيدا لمفهوم الحوكمة يعد أمرا ضروريا لبناء حكم قائم على العدل والشفافية مما يؤدي إلى الاستقرار السياسي محاولا بذلك محاربة الفساد وسوء التنظيم، فتطبيق آلية الحوكمة تعني ضمان الاستقرار الاقتصادي، حيث سعت هذه إلى الإجابة على الإشكالية التي طرحت في بداية والتي تتمحور حول معرفة كيف تؤثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر وتوصل إلى النتائج التالية:

- أفرزت نتائج اختبارات الاستقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة والتي جاءت متكاملة من الدرجة I(1) و I(0) أن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة هو المناسب لدراسة على الأجل الطويل.
- من خلال نتائج التقدير، يتضح أن حد تصحيح الخطأ جاء معنوي وسالب (1.435-)، أي أنه في كل سنة يتم تعديل ما قيمته 143.5% من اختلالات توازن النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.
- النمو الاقتصادي في الجزائر يعتمد في الأجل الطويل على النمو الاقتصادي بتأخيره زمنية واحدة.
- نجد كل من السيطرة على الفساد والاستقرار السياسي وغياب العنف وأيضا والجودة التنظيمية بتأخيره واحدة تأثير سلبي على معدل النمو الاقتصادي.
- أما فيما يخص كل فعالية الحوكمة والقواعد القانونية والتصويت والمساءلة فليس لهم تأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث جاءت معاملات هذه المتغيرات غير معنوية إحصائيا.
- من خلال نتائج التقدير، يتضح أن النموذج مقبول ومعنوي إحصائيا، حيث تشير قيمة احتمال إحصائية F-statistic إلى المعنوية الكلية للنموذج (قيمة الاحتمال أقل من 0.05 عند مستوى 5%).

6. المراجع:

- ابراهيم السيد المليجي. (2008). *دراسة واختبار آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات المهنية في بيئة الممارسات المهنية بمصر*. الكويت.
- أنمار أمين البراوي. (2012). *محددات الحوكمة دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول العربية*. لبنان: مؤتمر علمي دولي (عولمة الادارة في عصر المعرفة، جامعة اجنلن طرابلس.
- تبري أرزقي. (2014). الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وسياسة الحوكمة. الجزائر: مذكرة ماجستير في القانون، جامعة بجاية.
- سهام حسين عبد الرحمان، وعدنان جاسم عبد. (2014). دور الحوكمة المالية في تحقيق التنمية دراسة تحليلية: للتجربة الماليزية كنموذجج لدولة الاسلامية متقدمة في مجال تطبيق الحكومة المالية. *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 10* (31).
- سهيلة إمنصوران . (2005). الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي: د راسة اقتصادية تحليلية حالة الجزائر. جامعة الجزائر: مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية.
- علياء حسين خلف الزركوش، سناء حسين خلف الزركوش، و الاء احمد عبد. (2017). دور الحوكمة الرشيدة في تحقيق التنمية. *مجلة الفتح، 69*، 13.
- فرحان طالب علاء ، و إيمان شيخان المشهداني. (2011). *الحوكمة المؤسسية والأداء المالي والاستراتيجي للمصارف*. (لطبعة الأولى، المحرر) عمان: دار صفاء لنشر والتوزيع.

- مايكل إبدجمان ترجمة محمد إبراهيم منصور. (1999). *الاقتصاد الكلي النظرية والسياسية*. السعودية: دار المريخ لنشر.
- محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف، و علي عبد الوهاب نجا. (2007). *التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق*. مصر: الدار الجامعية.
- مدحت قريشي. (2009). *اقتصاديات العمل، .* (الطبعة الأولى، المحرر) عمان: دار وائل.
- ميشيل ب.تودارو، و ترجمة: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود. (2006). *التنمية الاقتصادية*. (دار المريخ، المحرر) المملكة العربية السعودية.
- نجيب إبراهيم نعيم الله . (2006). *أسس علم الاقتصاد*. (طبعة 2، المحرر) مؤسسة شباب الجامعة لنشر.
- نصر الدين بوسماحة . (2012). القواعد النموذجية وإرساء الحكم الراشد. *مجلة القانون المجتمع والسلطة، 1* ، 21.
- وسيلة سعود . (2016). حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *أطروحة دكتورها في علوم التسيير، جامعة المسيلة*، الجزائر.
- ياسمين خضري. (2014). *دليل تقييم الحوكمة الرشيدة في القطاعات الخدمية (تطبيقا على قطاعات الرعاية الصحية الأولوية والتعليم الأساسي ومياه الشرب والصرف الصحي*.
- ابن صايم، بونوار. 2007. الفساد السياسي و الحكم الراشد : دراسة في الأطر المنهجية و النظرية .*مجلة العلوم القانونية، الإدارية و السياسية*،مج. 2007، ع. 5، ص ص. 11-22.
- سيد علي صغيري. (2020). أثر الفساد ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (1996-2017). *مجلة الريادة الاقتصاديات الأعمال، 6*(2)، 331.
- Neusser, K. (2016). *Time series econometrics*. Springer.
- Kwiatkowski, D., Phillips, P. C., Schmidt, P., & Shin, Y. (1992). Testing the null hypothesis of stationarity against the alternative of a unit root: How sure are we that economic time series have a unit root?. *Journal of econometrics*, *54*(1-3), 159-178.
- Narayan, P. K. (2005). The saving and investment nexus for China: evidence from cointegration tests. *Applied economics*, *37*(17), 1979-1990.